الباب الثالث
الأهداف والأسباب

السعي وراء الموارد الطبيعية :

طوال العقد الماضي والاقتصاد الصيني يتوسع بمعدل نمو سنوي عالى ويتطلب هذا التوسع السريع موارد هائلة، خاصة الطاقة وقد دفع الطلب المحلي الصيني الذي يتزايد بحدة على الطاقة، والذي يترافق مع هبوط الإنتاج المحلي من البترول وعدم كفاية ما تنتجه الصين من الفحم، دفع بكين إلى البحث عن مصادر خارجية مستقرة للمحروقات الهيدروكربونية وأصبحت الصين عام ٢٠٠٤ ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة ومن المتوقع أن يزداد استهلاك الصين من النفط بنسبة ١٠ في المائة سنوياً، بينما يتوقع أن تزداد واردات الصين من النفط والغاز من ٣٣ في المائة حالياً من احتياجاتها الإجمالية من النفط والغاز إلى ٦٠ في المائة عام ٢٠٢٠ولا ينمو الإنتاج الآسيوي من النفط والغاز بالسرعة الكافية لتلبية الاحتياجات الصينية،علماً بأن جزءاً كبيراً من النفط والغاز اللذين ينتجهما الشرق الأوسط يخصص في العادة إلى الأسواق الأمريكية والأوروبية وفي محاولة منها للسيطرة على احتياجاتها الاستهلاكية من النفط والغاز في ظل ارتفاع أسعار الأسواق الفورية بشكل حاد، ركزت بكين على البلدان الأفريقية كأهداف محتملة للاستحواذ على الشركات المنتجة للمواد الهيدروكربونية فيها وتشير التقديرات إلى أن ٢٥ في المائة من واردات الصين الإجمالية من النفط يأتي حالياً من أفريقيا، مما حدا بالصين أن تضع في أعلى سلم

أولوياتها الاحتفاظ بعلاقات قوية مع موردي الطاقة الأفارقة لها، وذلك عبر الاستثمار،والزيارات التي يقوم بها كبار المسؤولين، والالتزام بسياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية لتلك البلدان،الأمر الذي يشعر معه الحكام الدكتاتوريون في أفريقيا بالراحة وقد استثمرت الشركات التابعة للحكومة الصينية مليارات الدولارات في العملات الأجنبية واستخدمت الموارد الهندسية والإنشائية الصينية للبنى التحتية الخاصة بتطوير موارد النفط والغاز والمعادن وغيرها من المصادر الطبيعية في عشرات البلدان الأفريقية،ومن بينها الجزائر، وأنجولا، والجابون، ونيجيريا، والسودان، وزمبابوي والهدف الواضح للاستثمارات الصينية الجديدة في الطاقة الأفريقية، هو تكملة وارداتها النفطية من الشرق الأوسط وقد حظي السودان الذي يمد الصين بنسبة ٧ في المائة من وارداتها الإجمالية من النفط بالقدر الأكبر من الاستثمارات الصينية وتعتبر الشركة الوطنية الصينية للبترول أكبر مساهم منفرد في شركة النيل الكبرى للبترول التي تسيطر على حقول النفط في السودان، كما استثمرت ٣ مليارات دولار في إنشاء مصافي النفط وخطوط الأنابيب في السودان منذ عام ١٩٩٩.

في شهر مارس ٢٠٠٤، قدمت بكين قرضاً قيمته مليارا دولار إلى أنجولا مقابل إبرام عقد معها لإمدادها بـ ١٠٠.٠٠٠ برميل من النفط الخام يومياً وبموجب العقد، سوف يعاد استثمار القرض في أعمال البنية

التحتية،على أن تذهب نسبة ٧٠ في المائة من قيمة القرض إلى الشركات الصينية، ونسبة ال ٣٠ في المائة المتبقية إلى مقاولي الباطن المحليين وفي شهر يوليو ٢٠٠٥، أبرمت شركة بتروتشاينا صفقة قيمتها ٨٠٠ مليون دولار مع شركة النفط الوطنية النيجيرية لشراء ٣٠.٠٠٠ برميل من النفط يومياً على مدار عام واحد.

وفي شهر يناير ٢٠٠٦، وبعد أن فشلت شركة China National Offshore Oilفي الاستحواذ على شركة يونوكول ذات الملكية الأمريكية، قامت بشراء ٤٥ في المائة في حقل النفط والغاز البحري في نيجيريا بمبلغ ٢.٢٧ مليار دولار، ووعدت باستثمار ٢.٢٥ مليار دولار أخرى في تطوير الحقل وقد شهدت صناعة النفط المتداعية في الجابون أيضاً استثماراً كبيراً من الشركة الصينية للبتروكيماويات التي تخطط للتنقيب عن احتياطيات الجابون البرية والبحرية من النفط وتظل جنوب أفريقيا وزيمبابوي مصدرين للبلاتين وخام الحديد بالنسبة لبكين وفي عام ٢٠٠٤، كانت هناك أكثر من عشر زيارات متبادلة قام بها كبار المسؤولين الحزبيين والحكوميين بين الصين والبلدان الأفريقية وتمحور معظم تلك الزيارات حول التعاون الاقتصادي وفي مجال الطاقة فعلى سبيل المثال:

في شهر فبراير ٢٠٠٤، قام الرئيس الصيني هو جنتاو بزيارات إلى الجزائر، والجابون، ونيجيريا، أكبر البلدان المنتجة للنفط في أفريقيا،

وذلك لضمان أمن إمدادات النفط وفي شهر يونيو، قام نائب الرئيس الصيني زينج كينج هونج بزيارات إلى تونس، وتوجو، وبنين، وجنوب أفريقيا التي تتوفر فيها احتياطيات كبيرة من المعادن وفي الفترة من أكتوبر- نوفمبر عام ٢٠٠٤، قام رئيس المؤتمر الشعبي الصيني وو بانج وو بزيارة كل من كينيا، وزمبابوي، وزامبيا، ونيجيريا وركزت جميع هذه الزيارات على الفرص المشتركة لاستكشاف النفط والمعادن والمواد المتجددة في المنطقة ورداً على تلك الزيارات، قام كبار الزعماء في كل من كينيا، وليبيريا، وجنوب أفريقيا وزمبابوي بزيارة بكين، وحصلوا على مزيد من الاستثمارات والمساعدات الاقتصادية من الصين وفي شهر يناير، قام وزير الخارجية الصيني، لي زهاو زينج برحلة زار خلالها ستة من بلدان غرب أفريقيا هي الرأس الأخضر، والسنغال، ومالي، وليبيريا، ونيجيريا وليبيا، وترافقت الزيارة مع صدور بيان السياسة الأفريقية للصين وهو كتاب صادر عن الحكومة الصينية يهدف إلى دعم التعاون الاقتصادي والسياسي، وكذلك إلى مشاريع التطوير المشتركة للطاقة دون تدخل أي بلد في الشؤون الداخلية للبلد الآخر .

وكثفت الحكومة الصينية جهودها من أجل تأمين الوصول إلى الموارد الطبيعية الأفريقية، وصحب ذلك حملة قوية للفوز بحظوة لدى الحكام الطغاة والمستبدين في أفريقيا فعلى سبيل المثال، قامت حكومة السودان بأعمال إبادة جماعية ضد أهالي إقليم دارفور غير المسلمين وبينما

تسعى كل من الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، واليابان وغيرها من الديمقراطيات الغربية إلى فرض عقوبات على النظام السوداني الحاكم بسبب تلك المذابح، تعارض الصين قيام الأمم المتحدة بفرض عقوبات على الخرطوم وعبر السنوات العديدة الماضية، أجبرت حكومة الخرطوم مئات الآلاف من السكان على الهروب من منازلهم في منطقة حقول النفط الكبيرة في الجنوب والمملوكة للشركة الصينية الوطنية للبترول وفي الحقيقة، استخدمت قوات الحكومة السودانية والميليشيات المتحالفة معها طائرات هيليكوبتر صينية الصنع متمركزة في مهابط الطائرات التابعة للشركات الصينية، وذلك في غاراتها التي تسببت في تدمير مئات البلدان والقرى الواقعة حول المنشآت النفطية وتشكل الملاحظات التي أدلى بها نائب وزير الخارجية الصيني، زهو وينجونج في مقابلة أجريت معه مؤخراً برهاناً على عدم اهتمام الصين بالتقلبات السياسية في أفريقيا حيث قال (العمل عمل إننا نحاول فصل السياسة عن العمل وأعتقد أن الوضع الداخلي في السودان هو شأن داخلي، ولسنا على استعداد لاستغلالهم)٠

وتعتبر الدكتاتوريات الأفريقية من الزبائن الدائمين الذين يواظبون على شراء الأسلحة والمعدات العسكرية الصينية التي كثيراً ما تستخدمها لقمع الأقليات المحلية، وسحق المعارضة السياسية والتحرش بالدول المجاورة، والقضاء على أي بصيص للديمقراطية ففي عام ٢٠٠٤،

ورغم الحظر الذي فرضته الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على بيع الأسلحة إلى زمبابوي، باعت الصين لها طائرات مقاتلة وعربات عسكرية قيمتها ٢٠٠مليون دولار وبالإضافة إلى ذلك، زودتها الصين بمحطة إذاعة عسكرية قوية استخدمتها حكومة هراري للتشويش على بث التقارير المناهضة للحكومة من المنافذ الإعلامية المستقلة أثناء الحملة الانتخابية التشريعية عام ٢٠٠٥ .

وعندما تولى الرئيس روبرت موجابي زمام السلطة عام ١٩٨٠، كانت زمبابوي واحدة من أكثر البلدان ازدهاراً في أفريقيا ولكن موجابي دأب على قمع خصومه السياسيين والقبائل المعارضة له، الأمر الذي أدى إلى حدوث انكماش كبير في اقتصاد البلد وواجهت زمبابوي نقصاً مزمناً في المواد الغذائية، ووصلت نسبة البطالة فيها إلى ٧٠ في المائة وفي شهر مايو ٢٠٠٥، أصدر موجابي أوامره بتنفيذ برنامج إزالة القذارة الذي يرمي إلى الطرد القسري وإزالة عشرات آلاف المنازل والمباني غير المرخصة التي تعود لسكان المدن وتقدر الأمم المتحدة أن هذه العمليات أدت إلى تشريد ٧٠٠.٠٠٠ شخص معظمهم من مؤيدي المعارضين السياسيين لموجابي وفاقم موجابي تلك الكارثة بمنعه وكالات الإغاثة الدولية من تقديم المساعدات الإنسانية للمشردين .

وقد أدت الانتهاكات المتكررة لنظام موجابي إلى قيام الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بفرض عقوبات على المسؤولين الزمبابويين الذين

شاركوا في صياغة،أو تنفيذ أو دعم السياسات التي أدت إلى تدمير المؤسسات الديمقراطية في ذلك البلد وبسبب العزل والضغط المتزايد من الدول الغربية، لجأت زمبابوي إلى تطوير علاقات وثيقة مع الصين، عبر تبني سياسة انظر إلى الشرق التي مكّنت موجابي من تجنب آثار العقوبات الغربية وتجنب الانتقادات التي توجه لسياساته وتقدم الصين لموجابي احتياجاته العسكرية دون التدخل في شؤونه الداخلية، وتكيل المديح له باعتباره رجل الانجازات العظيمة، الذي يعمل من أجل السلام العالمي، والصديق الوفي للشعب الصيني .

السعي لبيع الأسلحة الصينية

وللصين سجل في بيع الأسلحة وخطوط إنتاجها عبر مشاريع تملكها الدولة والشركات الأمامية للأنظمة القمعية مثل ليبيريا والسودان واستخدم حوالي ٨٠ في المائة من إيرادات السودان السنوية من النفط في شراء الأسلحة من أجل إخضاع المتمردين في جنوب السودان(قبل الانفصال عن الشمال) وبمساعدة صينية، قامت الحكومة السودانية مؤخراً ببناء ثلاثة مصانع للأسلحة بالقرب من الخرطوم .

وفي عام ٢٠٠٣، تم اتهام عدة شركات في هونج كونج بتهريب الأسلحة غير القانونية التي تشمل رشاشات الكلاشينكوف، والرشاشات، وعربات إطلاق الصواريخ إلى ليبيريا، وسيراليون، وساحل العاج المجاورة التي شارك الثوار والمرتزقة فيها في الحروب الأهلية الدائرة

هناك وأدت تجارة الأسلحة غير المشروعة إلى قيام مجلس الأمن الدولي بإصدار قرار في ديسمبر ٢٠٠٤، يقضي بحظر جميع أشكال الاتجار فى الأسلحة والأخشاب والألماس مع ليبيريا وأشار القرار إلى العلاقة بين التجارة غير المشروعة بالموارد الطبيعية كالالماس والخشب، وبين نشر الأسلحة غير القانونية والاتجار بها، مما يؤدي إلى إشعال الصراعات وتفاقمها في غرب أفريقيا،خاصة في ليبيريا وقد امتدت مشاركة الصين في قضايا الأمن في دول جنوب الصحراء الأفريقية إلى المشاركة في عمليات حفظ السلام، وبرامج التبادل، وفي عمليات نشر الجنود .

ففي أبريل ٢٠٠٣، تم إرسال قرابة ١٧٥ جندياً من جيش التحرير الشعبي،وفريق طبي مؤلف من ٤٢ شخصاً إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في مهمة لحفظ السلام وفي ديسمبر ٢٠٠٣، تم إرسال ٥٥٠ جندياً من قوات حفظ السلام مجهزين بحوالي ٢٠٠ عربة عسكرية وشاحنات نقل المياه إلى ليبيريا، وكانت هذه أكبر عملية تشارك فيها الصين تحت لواء الأمم المتحدة منذ أن أرسلت ٨٠٠ مهندس عسكري إلى كمبوديا في الفترة من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٤وقامت أيضاً بإرسال ٤.٠٠٠ جندي من جيش التحرير الشعبي إلى جنوب السودان لحراسة أحد خطوط أنابيب نقل النفط ، وأعادت مؤخراً تأكيد عزمها على تقوية

التعاون العسكري، وبرامج تبادل البعثات مع أثيوبيا، وليبيريا، ونيجيريا والسودان .

تعزيز التبادل التجاري :

إن علاقة الصين الآخذة فى الانتشار بسرعة مع أفريقيا تدق ناقوس الخطر ليس لأنها تسببت في عقد صفقات الطاقة والأسلحة بين الصين والبلدان الأفريقية، ولكن لأنها تشكل منافسة للتجارة الأمريكية الأفريقية ولقد تأسس منتدى التعاون الصيني الأفريقي عام ٢٠٠٠ لتعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية بين الصين والبلدان الأفريقية في القطاعين: الحكومي والخاص وتمخض هذا المنتدى عن عقد اجتماعين على المستوى الوزاري وأربعة اجتماعات على مستوى كبار المسؤولين، مما أسهم في النمو السريع للتجارة والاستثمار في السنوات الخمس الماضية .

وفي عام ١٩٩٩، بلغ حجم التبادل التجاري السنوي بين الصين وأفريقيا ٥.٦ مليار دولار وبعد تأسيس منتدى التعاون الصيني الأفريقي، تضاعف حجم التبادل التجاري بين الصين وأفريقيا أكثر من خمس مرات حيث وصل إلى ٢٩.٥ مليار دولار في عام٢٠٠٤ وفي نهاية أكتوبر ٢٠٠٥، بلغ حجم التجارة بين الصين وأفريقيا ٣٢.٢ مليار دولار، أي أكثر مما وصل إليه حجم التجارة الإجمالي لعام ٢٠٠٤ بكامله وشهد حجم التجارة بين الولايات المتحدة وأفريقيا أيضاً زيادة كبيرة، حيث قفز

من ٢٦.٩ مليار دولار في عام ١٩٩٩ إلى ٥٨.٩ مليار دولار في عام ٢٠٠٤وعموماً، فإن حجم التجارة الأفريقية مع الصين ينمو بمعدل أسرع أكثر من ٥٠ في المائة في المتوسط سنوياً منذ عام ٢٠٠٢ وفي عام ٢٠٠٤، وصل حجم الاستثمار الصيني المباشر في أفريقيا إلى ١٣٥ مليون دولار، حيث انضمت ٧٧ شركة صينية أخرى إلى ركب الشركات العاملة في المنطقة وفي الاجتماع الرابع الذي عقده منتدى التعاون الصيني الأفريقي على مستوى كبار المسؤولين في شهر أغسطس ٢٠٠٥، الذي حضره مندوبون من ٤٦ بلداً أفريقياً، ومراقبون من ٦ منظمات إقليمية أفريقية، اقترحت الصين رفع مستوى الاجتماع الثالث المقرر عقده على مستوى الوزراء في عام ٢٠٠٦ إلى اجتماع قمة يحضره رؤساء الدول من الصين وأفريقيا، وقوبل الاقتراح بترحيب من جميع المشاركين وعرضت الصين أيضاً تقديم المساعدات لشركائها الأفارقة، وتراوحت المساعدة المقترحة من بناء البنى التحتية إلى معالجة الأمراض المعدية كالملاريا والإيدز ومنذ ستينيات العقد الماضي، عمل ما يربو على ١٥٠٠٠ طبيب صيني في ٤٧ دولة أفريقية، قاموا بعلاج حوالي ١٨٠ مليون مريض وتعمل الشركات الصينية حالياً في إنشاء الطرق والسكك الحديدية في كل من كينيا، ورواندا، ونيجيريا، ويتم تشييد شبكة للهاتف الجوال في تونس وغالباً ما يتم التعاقد على هذه المشاريع مع شركات صينية بدلاً من الشركات المحلية،الأمر الذي لا

يسهم إلا قليلاً في الاقتصاد المحلي من حيث تشغيل العمالة وأطلق راديو الصين الدولي الذي تشرف عليه الدولة أول محطة إذاعية خارجية له في كينيا في يناير ٢٠٠٦، لتقديم ١٩ ساعة من البرامج اليومية لمليوني كيني، حيث يقدم لهم الأخبار الرئيسية عن الصين والعالم، بما فيها ما يتم من مبادلات بين الصين والبلدان الأفريقية ونشطت الصين في تشجيع البلدان الأفريقية على تبني النموذج الصيني للتنمية الاقتصادية الذي يقوم على نظام السوق المقيدة والموجهة من قبل حكومة شمولية أساسها نظام الحزب الواحد ويبدو أن كثيراً من أنظمة الاستبداد الأفريقية التواقة إلى بث الروح في اقتصاداتها المتداعية والمحافظة على إحكام قبضتها الحديدية على السلطة السياسية تفضل النموذج الصيني للتنمية والإصلاحات الاقتصادية على حرية السوق، وعلى سياسات الحكومات الممثلة لمختلف فئات الشعب التي تروج لها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي .

النفط السوداني والمصالح الصينية:

اعتمدت الصين لنفسها استراتيجية جديدة، تمثلت في تنويع مصادر النفط، مع إعطاء أفريقيا أولوية جيوبوليتيكية بها ذلك أن التوجه الصيني نحو الطاقة الأفريقية إنما يتم في إطار استراتيجية أكبر،هي استراتيجية المساعدات مقابل النفط ونظراً لوجود احتياطيات نفط مهمة بها، فإن الصين لم تأل جهداً في تجنيد مواردها الدبلوماسية،

والسياسية، والاقتصادية، والعسكرية بهدف ضمان السيطرة علي موارد النفط الجديدة في القارة وتقوم دبلوماسية النفط الصينية في أفريقيا علي البحث عن مناطق جديدة بعيدة عن منافسة الشركات الغربية، كما أنها لا تنشغل بقضايا الوضوح والمساءلة أو الحكم الصالح في البلدان الأفريقية ففي السودان، حاولت تخفيف الضغوط الغربية عليه، خاصة في مجال حقوق الإنسان، وأزمة دارفور، انطلاقاً من أن ما يحدث في السودان هو شأن داخلي، بل استغلت خروج الولايات المتحدة من السودان عام ١٩٩٥لتحظي باستثمارات نفطية كبيرة كما قامت بتوقيع اتفاق مع السودان،بلغت قيمته ٨ مليارات دولار بشأن اكتشاف واستخراج النفط ومن أهم استثمارات هيئة النفط الوطنية الصينية حقول كردفان ودارفور التي تملك الصين بها امتياز التنقيب ووفقا لهذه السياسة، تسير الصين علي خط توازن في معادلة لعبة تقديم المصالح بين مصالحها مع الخرطوم وجوبا معاً، فيما يتعلق بحل الخلاف بين الطرفين بشأن ما يفترض علي جنوب السودان دفعه كرسوم عبور مقابل تصدير نفطه عبر موانيء الشمال، وذلك علي الرغم من إمكانية تقديمها مقترحات عملية لحل أزمة النفط لمعرفتها بإنتاج النفط السوداني، وقوة تأثيرها في الطرفين وتحسباً لأية تداعيات قد لا ترضي الأطراف مجتمعة، فقد دعت إلي إجراء حوار بين جنوب السودان وشركات النفط الصينية، عقب طرد جوبا لرئيس شركة Petrodar الصينية واتهامها بمساعدة الخرطوم

في الاستيلاء علي النفط، حيث وجدت شركات النفط نفسها محاصرة في خلاف بين الخرطوم وجنوب السودان بشأن رسوم نقل النفط وقد ظلت بكين تقدم مساعدات منفصلة للطرفين،ولكنها لم تتخذ دوراً أساسياً خلال المفاوضات، لأنها تصر علي أنه شأن داخلي من ناحية، ولتخوفها من الدور الأمريكي في جنوب السودان، والعلاقة الوطيدة بين واشنطن وجوبا من ناحية أخري، وذلك علي الرغم من الحروب المتصاعدة في ولايات الحدود فى السودان، والتي من المرجح أن تهدد المصالح الصينية وهو ما يفسر خروج الشركات الأجنبية العاملة في مجال تنقيب النفط إزاء قضية النفط عن صمتها، والذي جاء لنفي اتهامها من جانب حكومة جنوب السودان بالتواطؤ مع الخرطوم في مسألة احتجاز بواخر النفط في ميناء بورسودان، خاصة أن جوبا أعلنت أنها ستقاضي الخرطوم والشركات الصينية، إن أثبتت التحقيقات اشتراكها في احتجاز النفط المنتج من الآبار الجنوبية وواقع الصراع حول النفط في السودان أنه صراع بين شركات النفط الأمريكية والشركات الشرق آسيوية، حيث دفع انفصال الجنوب الغرب لفرض أجندته الخارجية على السودان بغرض إضعاف الدور الصيني به، خاصة فيما يتعلق بالنفط إذ تصعد جوبا من خلافاتها مع شركة **Petrodar** لتحجيم نشاط الصين في الجنوب، باعتباره الحليف الأبرز والأقوي للخرطوم لتزيد الوجود الأمريكي داخل أراضيها كما أن الذي يجري حالياً هو محاولة للضغط من

الجانبين ليحرز كل طرف أكبر كم من التنازلات للطرف الآخر، خاصة أن الطرفين يريدان رفع سقف التفاوض بينهما حول القضايا المعلقة الأخري، وذلك نظراً لأهمية النفط بالنسبة للبلدين حيث أن الوصول لاتفاق فيما يتعلق بقضايا الحدود وأبيي مرهون بالتوصل لاتفاق حول النفط بل يمكن القول أن التوصل لهذا الاتفاق يمهد للوصول لحل توافقي حول القضايا المعلقة محل الخلاف.

تعزيز النفوذ الدبلوماسي

إن الدعم الدبلوماسي الصيني للأنظمة الأفريقية المستبدة يمنحها شرعية دولية ونفوذاً في الأمم المتحدة وغيرها من المحافل الدولية التي تساعد في الحد من أثر الضغوط التي تمارسها الديمقراطيات الغربية حول حقوق الإنسان، والانفتاح الاقتصادي، والحريات السياسية وفي الوقت نفسه، تقوم بكين- إذا ما رأت أن ذلك يخدم المصالح الصينية- بدعم قادة الانقلابات والمتمردين غير الديمقراطيين الذين يريدون الوصول إلى السلطة ويلحقون الضرر بالإصلاحات الاقتصادية التي شرعت فيها الديمقراطيات الفتية التي لم تنضج بعد ويبدو أن هؤلاء الثوار يعتقدون أنهم إذا رغبوا في الإطاحة بحكومة شرعية، سوف تقوم الصين بدعم شرعيتهم الدولية في الأمم المتحدة، والمحافل الدولية الأخرى ومع تنامي قوة الصين ونفوذها، أصبحت بكين مهيأة أكثر لتحدي الولايات المتحدة، والدول الأوروبية وغيرها في الساحة الدولية،

وذلك من أجل حماية مصالحها في أفريقيا ومع مرور الوقت، سوف تزداد حدة الخلافات بين الصين والدول الديمقراطية حول حقوق الإنسان،والحقوق السياسية، والمدنية الأساسية فعلى سبيل المثال، أصدر مجلس الأمن الدولي في سبتمبر ٢٠٠٤ القرار رقم ١٥٦٤ الذي أدان عمليات القتل الجماعي للمدنيين في إقليم دارفور، ولكنه لم يتمكن من فرض عقوبات نفطية في حال لم تتخذ الخرطوم الإجراءات الكفيلة بوقف أعمال القتل وامتنعت الصين عن التصويت على ذلك القرار وهددت باستخدام حق النقض إذا اشتمل القرار على فرض عقوبات وفي يوليو ٢٠٠٥، قدمت بريطانيا، بدعم من الولايات المتحدة وسبعة بلدان أخرى، تقريراً لمجلس الأمن الدولي حول عمليات هدم الأحياء الفقيرة التي قامت بها زمبابوي، وذلك في محاولة منها لتنظيم مناقشات رسمية للموضوع في الجمعية العامة، وربما الخروج بقرار يشتمل على فرض عقوبات ضد زمبابوي من قبل مجلس الأمن وفي تلك الأثناء، قام روبرت موجابي،رئيس زمبابوي، بزيارة إلى بكين من أجل الحصول على مساعدات مالية لاقتصاده المتداعي وبسبب دعم بكين القوي لموجابي، واعتراضها على أي إجراء يتخذه مجلس الأمن حول هذه المسألة، لم تتمكن الأمم المتحدة من التوصل إلى إجماع لإجراء مزيد من النقاش الرسمي حول هذا الأمر ومن الأهداف المهمة الأخرى التي تسعى إليها الصين في أفريقيا عزل تايوان دبلوماسياً في محاولة للضغط على تايبيه

من أجل الانضواء تحت راية الوطن الأم وفي الوقت الحاضر، هناك سبع دول أفريقية تحتفظ بعلاقات دبلوماسية رسمية مع تايوان ولم يكن الحد من نفوذ تايوان الدبلوماسي أولوية عليا في أجندة الصين السياسية في أفريقيا حتى أوائل تسعينيات القرن الماضي، حين ازدادت حدة المنافسة بين الصين وتايوان للحصول على اعتراف البلدان الأفريقية بهما وبفضل المساعدات الاقتصادية الكبيرة التي تعرض الصين تقديمها، حصلت بكين على الاعتراف من ست دول أفريقية أخرى على حساب تايوان وقامت كل من ليسوتو والنيجر بتحويل اعترافهما الدبلوماسي إلى الصين في عامي١٩٩٤و١٩٩٦على التوالي وسحبت كل من جمهورية أفريقيا الوسطى،وغينيا بيساو، وجنوب أفريقيا اعترافها بتايوان، واعترفت بجمهورية الصين الشعبية عام ١٩٩٨، وفعلت ليبيريا الشيء نفسه عام ٢٠٠٣ قبل أن ترسل الصين قوات جيش التحرير الشعبي للمساعدة في مشاريع إمدادات المياه في ليبيريا وإضافة إلى جهودها المستمرة لتمزيق ما تبقى من علاقات لتايوان بأفريقيا، سعت الصين مراراً وتكراراً للحفاظ على دعم شركائها الأفارقة لسياسة صين واحدة التي تنتهجها وذلك عبر الدعم الدبلوماسي، والاستثمار الاقتصادي، وغير ذلك من المساعدات وهناك هدفين آخرين ترتبط بهما مصالح الصين :

١ - تأمين الحصول على المواد الأولية الأولى ومشتقات الطاقة مع تنويع موارد التمويل.

٢ ـ سياسة تشجيع الشركات الصينية من أجل تصدير منتجاتها، مع فرض القيمة المضافة على مختلف المنتجات ومنذ ١٩٩٣، أصبحت الصين دولة مستوردة للنفط بصفة شبه كاملة،وهذا الاتجاه في الاستيراد ازداد أكثر، باعتبار أن الاقتصاد الصيني المتنامي بشكل أفقي يعتمد على طاقة إنتاج اقتصادية تعمل بسرعة غير عادية، وبالتالي قوة مستهلكة للطاقة وشعور الصين باعتمادها الكلي على الخارج في استهلاكها للطاقة نظير نموها الاقتصادي، جعلها تتوجس من وضعها الخاضع لتقلبات سوق الطاقة، وضغوط الدول المنافسة المسيطرة على شركات النفط الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية، التي قد تستغل الوضع الحرج للصين للضغط عليها وابتزازها في مواقفها السياسية والاقتصادية والتجارية والتخوف الصيني من مشاكل الطاقة، كان السبب الدافع إلى وضع إستراتيجية جديدة تهدف إلى التحكم في استغلال وإنتاج مصادر الطاقة في الخارج ونظراً للوجود الأمريكي في المنطقة، الذي ازداد أهمية وحيوية بعد حرب الخليج الثانية ١٩٩١واحتلال العراق ٢٠٠٣، فإن هذا دفع الصين إلى مراجعة خياراتها السياسية في الاستيراد بعد القراءة الجيدة للوضع الدولي، حيث شددت على أهمية تنويع مصادر تموينها بالطاقة لحماية اقتصادها من أية انتكاسة مستقبلية ومن خلال إعادة تقويم الوضع السياسي والاقتصادي السائد في العالم بعد سيطرة أمريكا على أهم مصادر البترول في الخليج، برزت

ثلاثة مناطق بامتياز: آسيا الوسطى، بحر قزوين، وأفريقيا منذ أواسط التسعينيات وهذه الأخيرة تعتبر مركز الثقل في اهتمامات القيادة الصينية، التي مكنت الصين من التغلغل بشركاتها ومنتجاتها الرخيصة في أسواق الجزائر، أنجولا، السودان، نيجيريا وغيرها، واحتكار بعض الشركات النفطية لمناطق مهمة لاستخراج النفط وتسويقه فأفريقيا تملك ٨،٩ % من الاحتياطي العالمي للنفط، وتؤمن ١١ % من الإنتاج العالمي، وتستورد الصين ٢٨ % من النفط الأفريقي، وبذلك تعتبر المستورد الثاني للنفط الأفريقي بعد الولايات المتحدة الأمريكية ويتضح جلياً أن الصين وضعت إستراتيجية محكمة من أجل الحضور في كل مفاصل الاقتصاد الأفريقي خاصة في مجال الطاقة، وللتدليل على هذا الوجود، فإن الصين مثلاً تستغل النفط بالكونغو برازافيل بداية من ٢٠٠٣، كما استوردت مليون طن من النفط الخام أي بين ١% و١،٥ % من مجموع ما تستورده،ووقعت في ٢٠٠٥ عقداً مع الشركة الكونغولية لاستغلال النفط، وعقداً آخر مع شركة توتال الجابونية لاستغلال الآبار وشراء مليون طن من النفط الخام وقد تمكنت الشركات الصينية من أن تستحوذ على أكثر من ٤٠ % من العقود النفطية في السودان أي ما يقارب حوالي ٧،٧ % من النفط المستورد، واستطاعت أن تثبت أقدامها في غينيا الاستوائية أي أصبحت تحتل المرتبة الثالثة في تعاملاتها التجارية، وتسعى إلى نقل اهتمامها أيضاً إلى تشاد والكاميرون

ودول أفريقية أخرى عامل آخر مهم يحسب للصين، حين أفلحت في تزويد العشرات من الدول بتقنييها وغرس اليد الصينية الرخيصة، حيث أن الوصول الصيني المبكر بكل ما يحمله من استثمارات ضخمة وتقنيات متطورة ودعم مالي وسياسي من المؤسسات العالمية، صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، شركات التأمين الدولية تطرح بشكل أساسي التساؤل عن سر اغتصاب المنطقة، في صورته العصرية، ضخ الأموال ،نشر التكنولوجيا وغرس التقنيين، التحكم في العقود، فرض الخيارات الاقتصادية الخارجية، بما يخدم القوة العالمية المتنامية للصين في مواجهة مباشرة مع أمريكا وتتضح المصالح الصينية في أفريقيا من خلال الدعم القوي للمشاريع الاقتصادية والتجارية، وإنشاء المنتديات الاقتصادية والصناعية، وغرف التجارة، ومضاعفة الشراكة التجارية، ووجود ديمجرافي صيني متصاعد، والاستثمارات والمنح لدعم تبعية الدول الأفريقية باتجاه الصين والمساندة الدبلوماسية، واللوجيستية والاقتصادية والمالية من الصين سمحت للدول الأفريقية التي تعيش على الهامش بتجاوز الضغوط الدولية بسبب الأنظمة غير الشرعية المتسلطة، فبكين سمحت لهذه الأنظمة بالصمود وبالتالي منع أي تنمية اقتصادية تعتمد على اقتصاد غير ريعي ويمكن إيجاز الأهداف الصينية من التوغل فى أفريقيا فى :-

١ ـ تأمين الحصول على المواد الأولية الأولى ومشتقات الطاقة مع تنويع موارد التمويل.

٢ ـ تشجيع الشركات الصينية من أجل تصدير منتجاتها، مع فرض القيمة المضافة على مختلف المنتجات ٠

٣ـ عزل تايوان دبلوماسياً٠

٤ـ تعزيز النفوذ الدبلوماسي لجمع أكبر عدد من الأصوات فى المحافل الدولية٠

٥ـ زيادة نشاطها التجارى وتوسعته بفتح أسواق جديدة لمنتجاتها ٠

٦ـ تأمين الحصول على النفط الذى يتزايد احتياجها له عاماً بعد آخر ٠

٧ـ مواجهة الخطر الرأسمالى الذى امتد إلى قلب آسيا فى باكستان وأفغانستان ٠

٨ـ ضمان سوق واسعة للسلاح الصينى حيث تواجه الصين منافسة شديدة فى مبيعات الأسلحة نظراً للتطور النوعى فى صناعة السلحة فى الفترة الأخيرة ٠

هل تتجاوز أهداف الصين في أفريقيا الموارد الطبيعية؟

نادراً ما يمر يوم دون أن تبرم الصين اتفاقاً جديداً للطاقة والموارد مع دولة أفريقية وتضر هذه الاتفاقات بالغرب بينما تكسب الصين من هذه العلاقات ما هو أكثر من الموارد وتوفر أفريقيا للصين أمرين مهمين الأول الفرصة لكسب الاحترام والمكانة العالمية التي ترى بكين أنها تستحقها مع تنامي نفوذها الاقتصادي والآخر أصدقاء لا يصدرون عليها أحكام أو ليس لديهم مبرر مباشر للخوف من صعود الصين ويرجع دفء العلاقات الصينية - الأفريقية عقوداً إلى الوراء حين ساندت بكين الدول المستقلة حديثاً إضافة إلى حركات التحرير وكان دعم القارة السوداء ضرورياً لدخول الصين إلى الأمم المتحدة عام ١٩٧١ قال كريس ألدن، خبير في الشؤون الأفريقية في معهد لندن للاقتصاديات يمكنك القول إن الدافع الحالي هو الاقتصاد لكن الصينيين كانوا دوماً أصحاب مصالح سياسية في أفريقيا منذ منتصف الخمسينيات ومع تحول الصين إلى لاعب أكثر نشاطاً في الشؤون المتعددة الأطراف أدركت حاجتها إلى شركاء وأفريقيا هي شريك مناسب جداً بطرق كثيرة وفي عام ٢٠٠٦ وعد الرئيس الصيني هو جين تاو بتحقيق قفزة كبيرة في الاستثمارات والتجارة والمساعدات خلال أول قمة تعقدها بكين مع الزعماء الأفارقة وخلال قمة مجموعة العشرين للاقتصاديات الكبيرة

والنامية التي عقدت في نوفمبر، تطرق إلى احتياجات أفريقيا خلال الأزمة الاقتصادية العالمية.

ويبلغ إجمالي الناتج المحلي الأفريقي نحو ١.٢ تريليون دولار أي تقريباً ربع حجم الاقتصاد الصيني وقيمته ٤.٤ تريليون دولار ويعكس التزام الرئيس الصينى تجاه أفريقيا قناعته الراسخة بأن القارة السوداء توفر مسرحاً تسوده مشاعر الود ليثبت للعالم أن نمو الصين وسياساتها الدولية هي لمصلحة العالم وقال ألدن،خبير الشؤون الأفريقية يودون إثبات أن نواياهم الحميدة ممثلة بشكل أمثل في أماكن مثل أفريقيا وتقدم أفريقيا للصين الدعم الدبلوماسي المهم الذي لا تلقاه عادة من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بل ومن دول أخرى في آسيا خاصة فيما يتعلق الأمر بقضايا مختلف عليها مثل تصويت الأمم المتحدة على حقوق الإنسان وقالت هي وينبينج من المعهد الصيني للدراسات الأفريقية نحتاج إلى أصوات الدول الأفريقية حينما نواجه تصويتاً بشأن أحداث مثل شنغهاي أكسبو والألعاب الأولمبية وحقوق الإنسان وما إلى ذلك وبالقطع لا ينفي هذا أهمية اتفاقات الأعمال والاستثمارات في قطاعي التعدين والنفط.

لكن الاستثمارات الصينية لا تقف فقط عند شراء الموارد الطبيعية فأكبر بنوك الصين وهو بنك إي سي بي سي يملك ٢٠ في المائة من

ستاندرد بنك في جنوب أفريقيا كما أن شركة هواوي التكنولوجية، التي تتخذ من شينتشين مقراً لها وهي أكبر شركة لتصنيع أجهزة الاتصال في الصين، تتوسع بنشاطها جنوباً من سوقها الراسخة في شمال أفريقيا، وبدأت أيضا شركة بير زد تي إي الصينية تكتسب أهمية أكبر في أفريقيا ويقول دنكان اينيس كير، المحلل في وحدة الاستخبارات الاقتصادية الذى يتخذ من بكين مقراً له، أنه نظرا لحالة التشبع القائمة في أسواق الدول النامية أو ارتفاع سقف شروط دخول هذه الأسواق تجد الشركات الصينية في أفريقيا سوقاً ضخماً لم تستغل بعد وحين يتعلق الأمر بمناطق أخرى من العالم فالمطالب التي تأتي مع الاستثمار مثل معايير العمل والبيئة تلغي الميزات التي تملكها الصين وهي وفرة القروض ذات الفائدة المنخفضة والقدرة على صنع الأشياء بشكل جيد جداً وبثمن معتدل جداً ٠